

وحدة-مساواة- تشارك

مساهمة جمعية النهوض بالشعوب الأصلية ومعارفهم الأصلية في الدورة السادسة والعشرين للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية (لجنة التنمية)

ساهمت جمعية النهوض بالشعوب الأصلية ومعارفهم الأصلية (أداكو) في إثراء الموضوعين التاليين: *الملكية الفكرية* والتنمية والملكية الفكرية والاقتصاد الإبداعي.

وستنصب هذه المساهمات بشكل أساسي على تطوير المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وفيما يتعلق *بالملكية الفكرية والتنمية* يمكننا استحضار ما يلى:

تنص المادة 544 من القانون المدني الفرنسي على أن "الملكية هي حق التمتع بالأشياء والتصرف فيها على نحو مطلق إلى أقصى حد، شريطة ألا تستخدام (الاستفادة)؛ والتمتع (أن تقصى حد، شريطة ألا تستخدام (الاستفادة)؛ والتمتع (أن توقي أكلها، جني ثمارها)؛ والتصرف (تعديل، إتلاف). وبالتالي، فإن حقوق الملكية الفكرية تنشئ بيئة آمنة للاستثمار في الابتكار وتُوفر إطارًا قانونيًا لتسويق الأصول الفكرية. وتؤدي الأصول غير الملموسة دورًا مهمًا في القدرة التنافسية وأداء الأمم والشركات في اقتصاد المعافة.

وبالفعل، فإن الفوائد الاقتصادية الناتجة عن إدارة أصول الملكية الفكرية تُمكن من تطوير المنتجات الوطنية (الناتجة عن المعارف التقليدية) وتسمح بتحسين الإنتاج وتعزيز قيمة المنتجات. وتجدر الإشارة إلى أن الأصول غير الملموسة تمثل اليوم ما يقرب من 60٪ من الاقتصاد وبالتالي تزداد أهمية معرفة كيفية تقييمها. وتمثل الملكية الفكرية جزءًا من هذا التقييم عبر الأطر القانونية الوطنية والدولية.

وعلاوة على ذلك، من الضروري توضيح المفاهيم التالية:

يمكن اعتبار أشكال التعبير الثقافي التقليدي أشكال التعبير عن الثقافة التقليدية. وأنها جزء من هوية مجتمع تقليدي أو أصلي ومن تراثه وتنتقل من جيل إلى جيل. وتتجلى أشكال التعبير الثقافي التقليدي في: الرقصات والأغاني والحرف اليدوية والتصاميم والاحتفالات ورواية القصص وغيرها من أشكال التعبير الفنى والثقافي التي تعتبر تقليدية.

وتتعلق المعارف التقليدية أو الشعبية بالابتكارات والممارسات والمعارف والمهارات التي تنتقل من جيل إلى جيل في سياق تقليدي أو عرفي. وهي جزء من نمط الحياة التقليدي لمجتمعات السكان الأصليين بوصفهم أوصياء أو أمناء عليها.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، إن لم تكن سرية أو محمية بموجب قانون محدد، تعتبر بموجب أنظمة الملكية الفكرية التقليدية ملكًا عامًا. وهذا الوضع يطعن فيه السكان الأصليون والمنظمات غير الحكومية التي تمثلهم. وعلى الصعيد الدولي، على عكس معظم أصول الملكية الفكرية التقليدية، لا يحمي قانون الملكية الفكرية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي بشكل مباشر، باستثناء ترديد أو تأدية عبارات من الفولكلور التي تحميها معاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي (1996) ومعاهدة بيجين بشأن الأداء السمعي البصري (2012).

وفضلاً عن ذلك، فإن حقوق الشعوب الأصلية محددة في إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية لعام 2007. وبموجب الإعلان المذكور وبعض القوانين الوطنية، يحق للشعوب الأصلية الحفاظ على حقوق الملكية الفكرية ومراقبتها وحمايتها وتطويرها ضمن تراثهم الثقافي ومعارفهم التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وتدور في رحاب الويبو مناقشات معيارية بغرض وضع تدابير قانونية وعملية متوازنة ومناسبة لحماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. إن النتائج المحتملة لهذه المفاوضات الجارية في لجنة الويبو الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور سيكون لها بلا شك آثار على المهرجانات في جميع أنحاء العالم. ورغم عدم وجود اعتراف رسمي بحقوق الملكية الفكرية لأصحاب المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي على المستوى الدولي، إلا أنه يجري وضع أفضل الممارسات لتعزيز المعاملة العادلة لهذه المعارف وأشكال التعبير واحترام الحقوق والمصالح الثقافية والأخلاقية وكذلك احترام القيم العرفية لأصحابها، ولا سيما الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية.

وباختصار، فإن إضفاء الطابع الرسمي على إطار قانوني دولي محدد لحماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي أمر ضروري لإطلاق معايير قانونية محددة على المستوى الوطني لكفالة حقوق أصحاب المعارف المتوارثة عن الأسلاف وصيانتها وحمايتها.

وتود جمعية النهوض بالشعوب الأصلية ومعارفهم الأصلية أن يكون هذا المعيار الدولي المقبل ملزمًا وأن يكون أساسًا أو مرجعًا يمكن للدول أن يبني عليه لبنة سياساتها لحماية معارف أسلاف الشعوب الأصلية. ويجب أن يكمل هذا المعيار أيضًا بروتوكول سواكوبموند المتعلق بحماية المعارف التقليدية وأنماط التعبير الفولكلورية في إطار منظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الفكرية (ORAPI).

ونقترح بعد ذلك أن تقوم المؤسسات الدولية بإجراء دراسات من أجل تقييم الإمكانات الاقتصادية للمعرفة التقليدية الأفريقية. ولن تكون هذه الدراسات ممكنة إلا إذا شعر أصحاب المعارف التقليدية أنهم يتمتعون بالحماية القانونية بينما يستفيدون من معارفهم.

- الملكية الفكربة والاقتصاد الإبداعي

فيما يتعلق بالملكية الفكرية والاقتصاد الإبداعي، يمكننا استذكار ما يلي:

كلمة إبداعي هو اسم منسوب إلى إبداع وتعني القدرة على الإنشاء والتأسيس على غير مثال سابق. و"الإبداع" هو تعبير يكتنفه الغموض والضبابية لأنه يأتي في مقابل المصطلح الأمريكي " creativity " الذي استخدمه جيلفورد (1950). ويشير إلى مكون غريب للذكاء يسمح بحل المشكلات بطرق غير تقليدية. وبالمثل، تعرّف مدرسة بالو التو (1975) الابتكار على أنه القدرة على تعديل عناصر النظام. وبالتالي، فإن الإبداع يتوافق مع القدرة على إثارة حالة فكرية ظاهرية، والابتكار هو القدرة على تفعيل الآلية الإبداعية التي تحدثها الحالة الإبداعية من أجل إنتاج إبداع أو عمل. وفي عام 2013، قالت سولايس إن الإبداع والابتكار يتحدان في نشاط مزدوج قبل إجراء الابتكار. ووصفت عملية الابتكار بمعنى توليد الأفكار في أربع مراحل بواسطة كل من لوافا ويريت. ويتعلق الأمر: بوصف السؤال وإنتاج أفكار متشعبة وتقريب الأفكار المجمعة تجاه السؤال المطروح والفرز والاختيار.

ونتيجة لذلك، تُمنح حماية حق المؤلف عندما نكون أمام إبداع أصيل، وبغض النظر عن النوع الذي ينتمي إليه (أدبي أم موسيقي أم فني)، ووجهته (وثائقي أم إعلاني أم فني)، وشكل تعبيره (شفهي أم مكتوب، إلخ). ومصطلح "حق المؤلف" يتوافق مع مصطلح "الملكية الأدبية والفنية". ويتمتع مؤلف عمل من إنتاج العقل بهذا العمل لمجرد إنشائه وبحق استئثاري في الملكية غير الملموسة ويكون ملزماً للجميع، ويشمل الجوانب الفكرية والمعنوية كما يشمل الجوانب التراثية. وتختلف هذه الملكية المعنوية عن الملكية المعنوية بمحتوى العمل، الذي هو في الأساس غير عن الملكية الملكية الملكية الملكية الملكية المعنوية بمحتوى العمل، الذي هو في الأساس غير مادي وغير قابل للتصرف بسبب طبيعته الفكرية البحتة. وأما الملكية الملموسة فترتبط بوعاء العمل الذي ينتمي إلى العالم المحسوس، والذي يمكن نشره ويكون موضوع جميع أنواع المعاملات والذي يشارك في نظام المعلومات باعتباره مستودعاً للأوعية التى تجسد إبداع عمل العقل.

بالإضافة إلى ذلك، تجد القطاعات الثقافية والإبداعية أصولها في الإبداع والكفاءة والموهبة الفردية. وتشكل الكفاءة والموهبة فرصة لإنشاء الثروة والوظائف من خلال استغلال الملكية الفكرية. ويرتبط هذا المفهوم بفكرة "اتفاق إبداعي" أو مشروع واعد أو إبداعي. وينتج عن التراث والحذق والمهارات الخاصة بإقليم معين "عوامل خارجية" إيجابية على الاقتصاد برمته ("الاقتصاد الإبداعي"). وهكذا، كما يوضح بوكي ليون، "أصبحت فكرة الصناعات الإبداعية محوراً للسياسة العامة تقوم على مبدأ الاتفاق الإبداعي". ويُعتبر المبدعون الآن رواد أعمال في المجال الثقافي، وتُقيّم المناطق من خلال مساهمة الطبقات الإبداعية.

وتسلط الصناعات الإبداعية الضوء على الأهمية التي تولى للتواصل بين ما هو محلي ووطني وعالمي. وتظهر هذه الشمولية على مستوى مزدوج. ويشكل التراث والمعرفة والمهارات المميزة لكل إقليم عناصر جذب للعمال والشركات والمستثمرين والسياح الأجانب. وتستند نظرية "الطبقة الإبداعية" في فلوريدا على قدرة المنطقة على توفير بيئة ممتعة وتلبية تطلعات واحتياجات هؤلاء العمال لجذبهم جنبا إلى جنب مع الشركات والمستثمرين.

وبالنظر إلى ما سبق، يمكننا القول إن الملكية الفكرية والاقتصاد الإبداعي مرتبطان لأن الملكية الفكرية تسمح للفنان بالاستفادة من أقصى ربح في سلسلة القيمة المتعلقة بإنتاج منتج ثقافي ملموس أو غير ملموس وبيعه.

وتود جمعية النهوض بالشعوب الأصلية ومعارفهم الأصلية أن يكون المعيار الدولي المقبل لحماية المعارف التقليدية أداة لحماية أشكال التعبير الثقافي التقليدي وتعزيزه من خلال تنفيذ سياسات الصناعة الثقافية والإبداعية. ويرتبط إنشاء الصناعات الثقافية والإبداعية ببيئة ثقافية وبالمعرفة المادية وغير المادية للفنان وكذلك بظروف إبداع مصنفاته.

وباختصار، سيكون لزاماً على السياسة الوطنية المتعلقة بإنشاء مؤسسات ثقافية تحديد إجراءات مبسطة بحيث تؤخذ الإمكانات الثقافية للسكان الأصليين في الإعتبار. لأن السكان الأصليين في إفريقيا بشكل عام وفي الغابون على وجه الخصوص لا يعرفون في كثير من الأحيان القراءة والكتابة. ولهذه الغاية، يجب أن يستفيدوا من إجراء قانوني خاص يسمح لهم بالوصول إلى الملكية الفكرية.

حرر في ليبرفيل، الخميس 12 نوفمبر 2020

توقيع السيد بواتي نزيمبياليلا ديفي رئيس جمعية النهوض بالشعوب الأصلية ومعارفهم الأصلية

